الأمم المتحدة A

Distr.
GENERAL

A/RES/52/174
19 February 1998

الجمعية العامة

الدورة الثانية والخمسون
البند ٤٤ من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة

[دون الإحالة الى لجنة رئيسية (A/52/L.65 وAdd.1)]

١٧٤/٥٢ - حالة الديمقراطية وحقوق الإنسان في هايتي

إن الجمعية العامة،

وقد نظرت في البند المعنون "حالة الديمقراطية وحقوق الإنسان في هايتي"،

وإذ تشير إلى جميع قراراتها ذات الصلة، فضلا عن القرارات التي اتخذها بشأن هذه المسألة مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة حقوق الإنسان،

وإذ تحيط علما بقرار مجلس الأمن ١١٤١ (١٩٩٧) المؤرخ ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، الذي قرر فيه المجلس إنشاء بعثة الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة في هايتي،

وإذ تحيط علما أيضا بالقرارات ذات الصلة التي اتخذتها منظمة الدول الأمريكية بشأن هذه المسألة،

وإذ تؤكد من جديد أن هدف المجتمع الدولي لا يزال هو المراعاة التامة لحقوق الإنسان والحريات الأساسية وتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية في هايتي،

وإذ تثني على الشعب الهايتي لسعيه المستمر لإرساء الديمقراطية والعدالة والازدهار الاقتصادي على أساس متين ودائم،

وإذ تؤكد من جديد دعمها لشعب وحكومة هايتي ولجهودهما من أجل النهوض بالديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وتعمير هايتي،

وإذ تحيط علما بتأجيل الدورة الثانية للانتخابات الجزئية، وإذ تعرب عن أملها في أن يتمكن الشعب الهايتي قريبا من أن يعرب عن نفسه من جديد من خلال انتخابات حرة ونزيهة،

وإذ تؤيد بقوة استمرار قيادة الأمين العام للأمم المتحدة والأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية لجهود المجتمع الدولي الرامية إلى تعزيز التقدم السياسي في هايتي،

وإذ ترحب بالجهود المستمرة التي تبذلها الدول من أجل توفير المساعدة الإنسانية والتعاون التقني لشعب هايتي،

وإذ تؤيد كل التأييد ما تسهم به البعثة المدنية الدولية في هايتي، ومديرها التنفيذي وموظفوها، وبعثة الأمم المتحدة الانتقالية في هايتي، في تهيئة مناخ من الحرية والتسامح مؤات للمراعاة التامة لحقوق الإنسان وإعادة الديمقراطية الدستورية بشكل كامل لهايتي،

وإذ تشجع التعاون بين البعثة المدنية الدولية في هايتي وبعثة الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة في هايتي وغيرهما من المشاركين في بناء المؤسسات، بما في ذلك أنشطة تدريب الشرطة،

وإذ تحيط علما بتقرير الأمين العام عن حالة الديمقراطية وحقوق الإنسان في هايتي[1] والطلب الموجّه من رئيس جمهورية هايتي إلى الأمين العام والوارد في مرفق ذلك التقرير،

وإذ تشدد على أهمية استمرار التحسن في حالة حقوق الإنسان في هايتي، وإذ ترحب بالتصريحات المتعلقة بالسياسات الصادرة عن السلطات الهايتية بأن حكومة هايتي لا تزال ملتزمة بتعزيز حقوق الإنسان وتحسين نظام المساءلة،

١ - **ترحب** بتوصية الأمين العام الواردة في تقريره[1] بتجديد ولاية الإشراف المشترك للأمم المتحدة مع منظمة الدول الأمريكية في البعثة المدنية الدولية في هايتي، للاضطلاع بالمهام التالية:

---

(١) A/52/687.

(أ) تقديم المساعدة التقنية بناء على طلب حكومة هايتي في مجال بناء المؤسسات، مثل تدريب الشرطة وتقديم الدعم للجهود المبذولة بهدف إصلاح النظام القضائي وإقامة نظام قضائي نزيه؛

(ب) دعم وضع برنامج لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وذلك من أجل مواصلة تهيئة مناخ من الحرية والتسامح مؤات لإرساء ديمقراطية دستورية طويلة الأجل في هايتي والإسهام في تقوية المؤسسات الديمقراطية؛

(ج) التحقق من مراعاة هايتي لحقوق الإنسان والحريات الأساسية مراعاة تامة؛

٢ - تقرر أن تأذن، على أساس التوصية أعلاه، بتجديد ولاية عنصر الأمم المتحدة في البعثة المدنية الدولية في هايتي حتى ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨، وفقا للصلاحيات والطرائق التي تعمل البعثة بموجبها؛

٣ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة تقريرين على الأقل عن تنفيذ هذا القرار، على أن يتناول التقرير الأخير الطرق التي يستطيع بها المجتمع الدولي مواصلة المساعدة على أداء المهام المبينة في الفقرة ١ أعلاه؛

٤ - تؤكد من جديد مرة أخرى التزام المجتمع الدولي بمواصلة تعاونه التقني والاقتصادي والمالي مع هايتي دعما لجهودها في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومن أجل تعزيز المؤسسات الهايتية المسؤولة عن إقامة العدل، وضمان الديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان، والاستقرار السياسي، والتنمية الاقتصادية؛

٥ - تطلب إلى الأمين العام أن يواصل تنسيق الجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة لتقديم المعونة الإنسانية والإسهام في تنمية هايتي؛

٦ - تقرر أن تدرج في جدول أعمالها المؤقت لدورتها الثالثة والخمسين البند المعنون "حالة الديمقراطية وحقوق الإنسان في هايتي".

الجلسة العامة ٧٦
١٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧